

المعهد العراقي

Iraq Foundation



Web: <http://www.iraqfoundation.org>

Email: hr_if@yahoo.com

شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان الجريدة الاخبارية

العدد (٧) الخامس والعشرين من تشرين اول ٢٠٠٧

تقارير تسلط الضوء على واقع حقوق الانسان في العراق من خلال نشاطات أعضائها:

- جمعية الثقافة للجميع - بغداد
- المركز الكوردي للشباب - بغداد
- اللجنة العراقية لحقوق الانسان - الكوت
- منظمة حقوق الانسان في العراق - السماوة
- جمعية المستقبل للطفولة - ديالى
- منظمة حقوق الانسان - بلد
- منظمة الحق لثقافة حقوق الانسان - كركوك
- جمعية الفردوس العراقية - البصرة
- جمعية الصفا للتنمية والصدائة مع الشعوب - الانبار
- المنظمة الاسلامية لحقوق الانسان - الموصل
- مركز الراصد لحقوق الانسان - النجف
- مركز لارسا للدراسات القانونية وحقوق الانسان - بغداد
- منظمة يلا شباب-بغداد
- رابطة الطلبة المثقفين-بغداد
- رابطة التضامن والتاخي الايزيدية-الموصل

• الجمعية العراقية لحقوق الانسان-ميسان

توطئة

يأتي العدد السابع من جريدتنا متضمنا العديد من التقارير التي رصدت واقع حقوق الانسان العراقي في العديد من المحافظات ، ذلك الواقع الذي نعيشه جميعا بسلبياته و ايجابياته في آن واحد ايمانا منا بأن الصورة لا يمكن ان تكون دائما حالكة السواد و لا يمكن ان تكون ناصعة البياض دائما و انما هناك الوان اخرى تفرض نفسها مبشرة بحلم انساني قد يطول او يقصر موعد تحققه .

يتناول هذا العدد

• نشاطات اعضاء الشبكة

- ✍ مساهمات اعضاء الشبكة في كركوك في ضعف مشاركة الشباب في العملية السياسية.
- ✍ و من الموصل مقتل موظفي اسعاف.
- ✍ و من الموصل ايضا تقرير عن واقع حقوق الانسان في قضاء سنجار.
- ✍ و من ديالى واقع حقوق المرأة في قرى ديالى.
- ✍ واقع حقوق الانسان في احوار البصرة.
- ✍ و من بلد في محافظة صلاح الدين (المرأة في قضاء الدجيل).
- ✍ و من ميسان تقرير بعنوان (اطفال الشوارع).
- ✍ و من المثنى تقرير بعنوان (المرأة في الريف حقيقة ام خيال).
- ✍ و من الكوت في محافظة واسط تقرير بعنوان (عمالة الاطفال في مدينة الكوت).
- ✍ و من بغداد اربعة تقارير الاول تحدث عن الارامل و الثاني عن ذوي الاحتياجات الخاصة و الثالث عن سيطرة التيارات الدينية على كليات بغداد و اخرها كان عن المرأة العراقية .

• تطوير العمل داخل الشبكة

✍ اجتماعات مناطقية

كما تم الاتفاق عليه في اجتماع شبكة المدافعين في اسطنبول ستعقد اجتماعات مناطقية لمنظمات الشبكة في كل من البصرة و بغداد بخصوص المنظمات المتواجدة في المنطقة الجنوبية و الوسطى اما المنظمات المتواجدة في المناطق الشمالية و محافظة الموصل فقد عقدت اجتماعها في مدينة اربيل يوم الاربعاء المصادف ٢٠٠٧\١٠\٢٤ و تم في الاجتماع تقييم اداء الشبكة للفترة الماضية و العمل على تنفيذ توصيات اجتماع اسطنبول وذلك لتطوير اداء الشبكة .

وفي ما يلي نبذة عن كل من الفعاليات اعلاه لغرض تسليط الضوء وبصورة اكثر على نشاطات الشبكة

ديالى:

اول التقارير وردنا من جمعية المستقبل للطفولة انصب التقرير حول واقع المرأة في عدد من القرى في محافظة ديالى (وهي كل من قرية طحماية و قرية الندوة في مندلي و قرية الخيلانية في شهربان). من خلال الزيارة الميدانية للقرى اعلاه و من خلال لقاءات مع عدد من النسوة هناك خلص التقرير الى عدد من الملاحظات يمكن تلخيصها (بعدم وجود مساواة اصلا حتى في حدودها الدنيا بين المرأة و الرجل هناك). فالمرأة الريفية تعمل و ترعى الاغنام و تحلب الابقار و تربى الاطفال و تزرع و تحصد حالها حال الرجل الا انها محرومة من ابسط حقوقها!! و من المفارقات التي اشهرها التقرير هو منع المرأة في القرى اعلاه من الذهاب الى المدينة في حين انها ترعى الغنم من عمر ١٠ وحتى ٤٠ سنة وتعرضها للتحرش الجنسي اثناء رعيها الغنم!!

لقاء مع امرأة :

التقت المنظمة مع احدى النساء القرويات مستوضحة منها حول عملها تمحورت اجاباتها (بان عمرها ٣٢ سنة متزوجة ولديها ٥ اولاد وهي تخبز (تصنع الخبز) وتطبخ و تحلب الابقار و تربي الاولاد) دون اي مقابل وكما تنص الاعراف العشائرية هناك.

توصيات التقرير:

من ضمن التوصيات التي خلص اليها التقرير مطالبته الحكومة العراقية بتنفيذ التزاماتها الدولية المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) و مطالبته البرلمان العراقي وعلى الاخص لجنة المرأة بمتابعة اوضاع المرأة الريفية وكذلك تفعيل نصوص الدستور العراقي المتعلق بالمرأة وحقوقها.

الموصل:

المنظمة الاسلامية لحقوق الانسان ارسلت لنا تقرير بعنوان (قتل موظفي اسعاف) يدعوا نوه التقرير بالجهود الحثيثة التي تبذلها الاجهزة الطبية في محافظة نينوى ثم بين التقرير ان الاتفاقيات الدولية و منها اتفاقية جنيف ١٢ | ١٢ | ١٩٤٩ | قد كفلت الحماية لهذه الشريحة و كذلك المادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان بتأكيدا على الحق في الحياة والامن و الحرية و لكن حسب التقرير فان هناك انتهاكات جسيمة تمارسها القوات المتعددة الجنسية في ظل غياب الرقابة القضائية و الدولية.

واقعة القتل:

يفيد التقرير انه بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٧ قامت القوات المتعددة الجنسية بقتل سائق سيارة اسعاف يعمل في دائرة صحة نينوى - شعبة الاسعاف الفوري ، هو و زميله ، ففي الساعة الثانية عشر من ليلة ٦- ٢٠٠٧/١١/١٧ توجه سائق سيارة الاسعاف (محمد محمود محمد) هو و زميله (اياد يونس ذنون) الى منطقة حي الخضراء / الساحل الايسر لغرض اسعاف طفلة اصيبت بضيق تنفس و عند وصول سيارة الاسعاف الى منطقة حي الكرامة تعرضت الى اطلاق نار من قبل القوات متعددة الجنسية الامر الذي ادى الى مقتل السائق و زميله و احتراق السيارة و من فيها و حسب التقرير بالكامل.

اما توصيات التقرير فكانت السعي الجاد الى تدخل المنظمات الدولية لمراقبة القوات المتعددة الجنسية و الغاء جميع القرارات التي تستثني القوات المتعددة الجنسية من الخضوع للقضاء العراقي و ارسال نداء عاجل الى المنظمات الدولية بضرورة التدخل العاجل و اخيرا توفير الحماية اللازمة لاجهزة الاسعاف بحيث تؤمن حركة سيارات الاسعاف من قبل الشرطة المحلية.

الموصل ثانيا:

و من الموصل ايضا ارسلت لنا رابطة التآخي و التضامن الايزيدية تقريرا بعنوان (سنجار مهملة حد الضياع) تناول فيه الاوضاع العامة في قضاء سنجار.

الوضع العام :

بدأ التقرير بالإشارة الى ان الوضع الانساني للمجتمع العراقي متدهور ، فالقتل على الهوية و الهجرة الداخلية و الخارجية و انعدام الحركة العمرانية و الخدماتية كلها مؤشرات تؤكد ان الوضع الانساني متدهور . ثم بدأ التقرير بالتطرق الى الاوضاع في قضاء سنجار ، فسنجار هو قضاء تابع لمحافظة نينوى يقع شمال غرب العراق و بمحاذاة الحدود السورية و غالبية اهل سنجار هم من الديانة الايزيدية . يبلغ عدد سكان القضاء و حسب التقرير ٣٧٥-٤٠٠ الف نسمة و القضاء مهمل فلا خدمات صحية و لا ماء نقي و لا بطاقة تموينية و لا اعمار فيه و لا مدارس ، ثم يشير التقرير الى عدم وجود مستشفيات باستثناء بعض المستوصفات الصحية

و قد بنيت بمساحة ٨٢ م^٢ و لا يوجد فيها صالة ولادة و لا غرفة عمليات صغرى و لا يوجد فيها طبيب اختصاص و انما معاون طبي او ممرض يدير هذه المستوصفات الصغيرة و هي بعيدة جدا عن مركز تواجد السكان.

انتقل التقرير بعدها الى الوضع الامني قائلًا بأن (سنجار خاضعة بين ادارتين : ادارة اقليم كردستان و ادارة الحكومة المركزية)!! و خير دليل على ذلك و حسب التقرير التفجيرات الدامية التي طالت سنجار يوم ١٤ آب ٢٠٠٧ و التي راح ضحيتها اكثر من ٢٥٠ شهيدا و ٦٣٥ جريحا ناهيك عن المساكن التي تهدمت و التي تقدر بـ (٥٠٠) مسكن في منطقة القحطانية. و يذهب التقرير الى ان هناك جهات متطرفة متنوعة تترصد بالايديين الموجودين في القضاء حيث يتم قتل الايزيديين من قبل تلك الجهات لدوافع اما دينية و الاعتداء على مقدسات الايزيديين (كما حدث في منطقة الشيخان حيث تم حرق معابد الايزيديين بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٥) او لدوافع طائفية غير واضحة حسب التقرير حيث تم قتل ٢٦ عاملا كانوا يعملون في معمل النسيج بالموصل بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ .

المنطلقات القانونية لكتابة التقرير:

حدد التقرير منطلقاته القانونية بالمادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و التي تنص على (يولد جميع الناس احرارا و متساوين في الكرامة) و المادة ٢٦ منه و التي تنص (لكل شخص حق التعليم و يجب ان يوفر التعليم مجانا) ، وايضا المادة ٢٥ منه و التي تنص (لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة و الرفاهية له و لاسرته) و المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التي تنص بفقرتها ١ على تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية و العناية الطبية للجميع في حالة المرض و اخيرا اشار التقرير الى الدستور العراقي و الحقوق و الحريات الواردة فيه.

المعوقات التي تقف بوجه التطور و تحسين الوضع العام بالمنطقة:

ذكر التقرير بسياسة التهجير التي مارسها النظام السابق بحق اهالي سنجار عام ١٩٧٦ و اسكانهم قسرا بمجمعات معزولة و بتسميات مختلفة لتغيير ديموغرافية المنطقة،بالاضافة الى قيامه بأسكان قبائل و عشائر عربية. و بقي القضاء على حاله دون تطور من الناحية العمرانية و الخدماتية و الصحية و التعليمية فالببوت من الطين و الشوارع غير معبدة و المستوصفات الصحية غير مؤهلة لاستيعاب المرضى ناهيك عن البطالة التي كانت متفشية . كان هذا وضع سنجار قبل عام ٢٠٠٣ و حسب التقرير و بعد التغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣ بقي الحال كما كان عليه و اسوأ ،فالقضاء ضائع بين ادارتين على حد وصف التقرير فمحافظة نينوى لا تولي اي اهتمام بالقضاء لانها تعتبره واقعا ضمن اقليم كردستان!! و لا ادارة الاقليم مهتمة بالقضاء وذلك لانتظار الادارة المذكورة تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور لكي تضمن انضمام القضاء اليها!! و هكذا بقي الحال كما هو عليه .و اما الادارة المركزية في بغداد و حسب التقرير فبعيدة كل البعد عما يجري بالقضاء فالبطاقة التموينية و حسب قول احد شيوخ المنطقة لم تصل الى اهالي القضاء منذ اكثر من ٩ اشهر!!

النتائج المترتبة على سوء الوضع الانساني في القضاء:

- حدد التقرير النتائج المترتبة على سوء الوضع الانساني في المنطقة يعده من هذه النتائج
- ففي المجال الصحي فان وضع القضاء يبعث على الاسى نتيجة لعدم وجود كادر طبي و لزيادة الامراض بسبب فقر الحال و انتشار امراض مثل التدرن الرنوي و التهاب الكبد الفيروسي و الربو و التحسس القصيبي و الامراض الجلدية بسبب تلوث البيئة.
 - و في المجال التعليمي فهناك اكثر من ٣٥٧ طالب و طالبة من الذين قد تركوا معاهدهم و كلياتهم في الموصل بسبب عدم استطاعتهم الذهاب الى الموصل لتدهور الوضع الامني و حفاظا على امنهم الشخصي. و اما المدارس الموجودة في القضاء فلا تزيد مساحة اكبر مدرسة على ٨٢ م^٢ الامر الذي يؤدي الى تقسيم اليوم الدراسي الى ثلاثة اجزاء صباحي و ظهري و مسائي للمدارس الابتدائية و الثانوية على حد سواء.
 - الوضع الامني و حسب التقرير متردي جدا فالمنطقة ضائعة و اغلب رجال الشرطة هم من ذوي التوجهات الدينية و المذهبية هذا من جهة و من جهة اخرى تتواجد سرية عسكرية واحدة من الجيش العراقي على الرغم من ان المنطقة حدودية و محاذية للحدود السورية.

• واما الوضع الاجتماعي في سنجار فمتدهور هو الاخر فهناك اكثر من ٢٥٨ شخصا من ذوي الرواتب و المعاشات و لم يستطيعوا استلام رواتبهم لعدم استطاعتهم الذهاب الى مركز المحافظة بالاضافة الى وجود اكثر من ٤٠٠ شخص قد فصلوا من وظائفهم لعدم استمرارهم بالدوام في دوائهم نتيجة الوضع الامني المتردي و عدم استطاعتهم الذهاب الى دوائهم في مركز المحافظة.

واما المعاقين نتيجة التفجيرات الاخيرة التي وقعت في ١٤\١١\٢٠٠٧ فيقدر عددهم بأكثر من ٢٠٠ معاق ما بين شيخ و طفل و امرأة و اما الايتام الذين تيتموا نتيجة الانفجار اعلاه فيبلغ عددهم بـ ١٦٥ طفلا يتيما دون ام و اب و اما الارامل جراء الانفجار فيبلغ عددهم ٣٦٠ امرأة.

في نهايته اوصى التقرير بعدد من التوصيات اهمها :
توفير المستلزمات و الادوية الطبية للجرحى و الاهالي جراء الانفجار الذي حدث يوم ١٤\١١\٢٠٠٧ و توفير مفردات البطاقة التموينية لاهالي القضاء و تقديم المعونات و مواد الاغاثة لسكان سنجار المنكوبين و التأكد من وصولها الى المتضررين و اعادة بناء الدور المتهدمة و المحلات التجارية التي تهدمت جراء الانفجار و دعوة المنظمات الدولية و الحكومة في توفير مدارس بديلة لطلبة القضاء و معالجة وضع ذوي الرواتب و المعاشات و المفصولين من دوائهم و توفير المحروقات (بنزين و نفط ابيض) خاصة ونحن على ابواب الشتاء و تشكيل قوة عسكرية و امنية من ابناء المنطقة و اخيرا يوصي التقرير بالحفاظ على ثقافة و خصوصية المنطقة و عدم تذويبها و صهرها من خلال زيادة التوعية و تكثيف برامج حقوق الانسان.

كركوك:

من كركوك اعدت لنا منظمة الحق لثقافة حقوق الانسان تقريرا عن استمارة استبيان اعدت من قبل المنظمة حول ضعف مشاركة الشباب في العملية السياسية و تم عرض استمارة الاستبيان على طلبة الجامعات و منظمات المجتمع المدني و اتحادات الشباب و موظفي دوائر الدولة و الشباب العاطلين عن العمل.

استمارة الاستبيان:

استمارة الاستبيان و حسب التقرير مقسمة الى قسمين القسم الاول انصب على المعوقات التي تعرقل المشاركة الفعالة للشباب في العلية السياسية اما القسم الثاني فكان حول الحلول المقترحة كما تراها الفئة المستهدفة من الاستبيان.

بلد:

و من قضاء بلد في محافظة صلاح الدين ارسلت لنا منظمة حقوق الانسان في العراق / فرع بلد تقريرا بعنوان (المرأة في قضاء الدجيل) ، بدأ التقرير بمقدمته معرفا بقضاء الدجيل جغرافيا حيث ان قضاء الدجيل يقع شمال العاصمة بغداد و المجتمع الدجيلي مجتمع محافظ جدا و هو مزيج بين الحياة في الريف و الحياة في المدينة.

و تسيطر (و حسب التقرير) عادات و تقاليد عشائرية على معظم المفاصل في قضاء الدجيل و تلعب العشائر دورا بارزا و مهما للغاية في المجتمع الدجيلي و ازداد دور العشائر في قضاء الدجيل خاصة بعد ٢٠٠٣\٤\١٩ لضعف سلطة القانون.

واقع المرأة في قضاء الدجيل:

يذهب التقرير الى ان هناك حالتين واضحتين في قضاء الدجيل فالحالة الاول يتعلق بالمرأة التي تسكن المدينة و الحالة الثانية عن المرأة التي تسكن الريف.

ففي لقاء اجرته المنظمة مع رئيس المجلس البلدي في قضاء الدجيل اوضح انه لا توجد اية امراة بين اعضاء المجلس البلدي البالغ عددهم واحد و عشرين عضوا و برر ذلك و حسب رئيس المجلس البلدي هو العرف العشائري السائد في المنطقة و كذا الحال مع مجلس المحافظة او البرلمان فلا توجد اية امراة تمثل القضاء الامر الذي يشكل مخالفة صريحة لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة و التي توجب

على الدولة اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز في الحياة السياسية و العامة في بلد و على الرغم من وجود موظفات في دائرة صحة صلاح الدين و مدرسات و معلمات الا ان واقع التمييز يبقى قائما بلا شك .

المرأة في الريف:

اما المرأة التي تسكن ريف قضاء الدجيل فهي على العموم تمتهن الزراعة و معظم الرجال هناك و حسب التقرير متزوجون بأكثر من واحدة و ذلك للحاجة الى ايدي عاملة في المزارع و حسب التقرير!! و ايضا رصدت المنظمة ان في ريف قضاء الدجيل لا يسمح لها بالجلوس في المقعد الامامي للسيارة و انما في حوض سيارات الحمل !! و في لقاء اجرتة المنظمة مع شخص متزوج من ثلاثة نساء افاد قائلا: انا الان متزوج من ثلاثة نساء و ارغب بالزواج من رابعة لزيادة عدد اولادي كي تساعدني في العمل!!

اما عن الحلول و المعالجات ذكر التقرير بالزام المجالس البلدية و المحلية بتخصيص مقاعد تمثل النسوة هناك و القيام بحملة توعية تستهدف المرأة في الريف لتعريفها بحقوقها الواردة في الاتفاقيات و المواثيق الدولية و القانون العراقي على حد سواء.

ميسان:

الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الانسان / فرع ميسان اعدت تقريرا بعنوان (اطفال الشوارع). حدد التقرير بداية منطلقاته القانونية بـ (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) و اتفاقية حقوق الطفل و الدستور العراقي و القوانين العراقية ثم يورد التقرير تعريف منظمة اليونيسيف و الفئات التي ينقسم اليها اطفال الشوارع ثلاث :

- الاولى : الذين يعملون في الشارع و يعودون الى بيوتهم ليلا.
- الثانية : الذين يعملون في الشارع و ينامون فيه.
- الثالثة : الذين يعملون و يسكنون هم و عوائلهم في الشارع.

لقاءات مع عينة عشوائية:

تم الالتقاء بعدد من الاطفال حسب التقرير اعمارهم تتراوح بين ٩-١٢ سنة بعضهم يمارس التسول و بعضهم الاخر يقوم بجمع العلب المعدنية الفارغة و بيعها الى وسطاء اخرين (العنكاكة) و بعض الاطفال يعملون فقط في العطل الصيفية فهم مستمرين في الدراسة و يعملون صيفا لمساعدة عوائلهم ماديا.

الاسباب المؤدية لهذه الظاهرة:

يرى التقرير ان هناك عدد من الاسباب تقف وراء هذه الظاهرة منها الحروب التي خاضها العراقيون و فقدان معيل الاسرة في هذه الحروب و المشاكل الاسرية بين الزوجين كحدوث حالات الهجر و الطلاق و كبر عدد افراد الاسرة و السبب الاكثر اهمية هو الفقر و العوز المادي.

النتائج المترتبة:

- اما النتائج المترتبة على تشرد الاطفال فحسب ما يراها التقرير يمكن اجمالها بـ
- تعرض الاطفال للضرب و الاهانة و الشتم و المعاملة القاسية و قيامهم بأعمال لا تتناسب مع قدراتهم الجسدية و وضعهم النفسي.
- اغلب اطفال الشارع يتعاطون المواد المخدرة مثل (الحبوب المنومة) و عقاقير اخرى خاصة بالامراض النفسية و العقلية.
- العدوانية و السلوك الاجرامي حيث يتحول الكثير من هؤلاء الاطفال الى سراق و في بعض الاحيان الى قتلة ناهيك عن الممارسات الجنسية.

- التسرب من المدارس حيث ان التسول و السرقة و العمل في الشارع يوفر لهم قدرا من المال لسد احتياجاتهم.
- وقع بعض الاطفال ضحية بيد البعض و استغلالهم في ارتكاب جرائم السرقة و بيع المنتجات النفطية في السوق السوداء ناهيك عن الاستغلال الجنسي.

يوصي التقرير بعدد من التوصيات فمن الجانب الاجتماعي يرى التقرير ضرورة افتتاح مدارس و دور رعاية خاصة تهتم بأطفال الشارع و شمول عوائل هؤلاء الاطفال بشبكة الحماية الاجتماعية و متابعة ادارات المدارس في مدى اهتمامها بحالات الغياب عن الدوام في مدارسها و الاتصال بأولياء امور الطلبة للوقوف على اسباب غياب الطفل عن المدرسة.

اما من الجانب الصحي فيذهب التقرير الى :

- تشكيل فرق طبية لمعاينة و فحص الاطفال في الشارع و تحديد حالتهم الصحية.
- نشر الوعي الصحي و خاصة لعوائل هؤلاء الاطفال و المخاطر الصحية التي يتعرضون لها من خلال عمل بوسترات و منشورات لتوضيح مخاطر هذه الظاهرة.

اما من الجانب القانوني فيراه التقرير بعدد من الاجراءات منها :

- تطبيق القوانين الخاصة بحماية الطفل و عدم استغلاله في العمل المبكر.
- اصدار عفو خاص من قبل الحكومة العراقية عن الاحداث المحكومين و ادخالهم في برامج و ورش اعادة تأهيل و اصلاح و تنمية قدراتهم الاجتماعية و السلوكية.
- توفير الحماية لهؤلاء الاطفال من خلال مراقبة اصحاب المهن و الحرف الخطرة في حالة استغلالهم.

و اخيرا من الجانب الاعلامي فيرى التقرير بضرورة نشر و اشاعة ثقافة حقوق الانسان فيما يتعلق بحقوق الطفل من خلال وسائل الاعلام المختلفة و تفعيل دور ووسائل الاعلام لتسليط الضوء على اسباب هذه الظاهرة و سلبياتها على الفرد و المجتمع و دعوة منظمات المجتمع المدني للأهتمام بتلك الشريحة و بالتعاون مع وزارة حقوق الانسان ووزارة العمل و الشؤون الاجتماعية.

البصرة:

جمعية الفردوس العراقية اعدت تقريرا بعنوان (واقع حقوق الانسان في احوار البصرة). فقد قامت جمعية الفردوس بزيارة ميدانية لاهوار البصرة و اعدت تقريرا يعكس واقع حال الانسان في تلك الاهورا مسلطة الاضواء على عدد من المشاكل التي عانت و تعاني منها هذه المناطق.

اهم المشاكل :

يرى التقرير ان هناك عدد كبير من المشاكل يعاني منها سكان احوار البصرة منها :

- عدم توفر مياه الشرب الصحية .
 - خلو الدور من مستلزمات العيش و البقاء.
 - عدم توفر الرعاية الصحية و ايضا عدم وجود مراكز صحية قريبة.
 - سوء الوضع المادي لسكان هذه المناطق.
 - حوالي ٨٠% من سكان المنطقة يجهلون القراءة و الكتابة .
 - الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي.
 - افتقار هذه المناطق للنظافة و تجمع الاوساخ و النفايات.
 - الاعتماد على مياه النهر غير المعقمة و استعمالها للطهي و الشرب.
 - المدارس بعيدة عن اماكن السكن مما يجعل عملية الذهاب اليها شاقة و عسيرة على الاطفال .
- اما التوصيات التي خرج بها التقرير فيمكن اجمالها بالقيام بحملات توعية لاهالي تلك الاهورا و السعي الى توفير حياة حرة كريمة لهم و بناء مدارس جديدة لهم و مراكز صحية قريبة من محلات سكنهم.

الكوت:

من الكوت اعدت الجمعية الانسانية لحقوق الانسان تقريراً بعنوان (ظاهرة عمالة الاطفال في مدينة الكوت)، بدأ حدد التقرير منطلقاته القانونية بـ

- اتفاقية حقوق الطفل.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مقدمة التقرير:

ذهبت مقدمة التقرير الى ان عمالة الاطفال قد انتشرت في عقد التسعينيات حيث بدأ الاقتصاد العراقي بالتدهور ثم استفحلت هذه الظاهرة باستمرار الحصار الاقتصادي ثلاثة عشر عاماً وهي لا زالت ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد النسيج الاجتماعي العراقي، فلقد قامت الجمعية الانسانية لحقوق الانسان بدراسة ميدانية حول عمالة الاطفال في مدينة الكوت و تحديداً في المناطق التجارية و الصناعية من المدينة مثل (منطقة الحي الصناعي ، منطقة كراج بغداد ، طريق كوت- بغداد ، سوق الكوت الكبير ، سوق البقالين)

و قد اظهرت الدراسة ما يلي :

- ٤٥% من الاطفال العاملين يعملون كباعة متجولين في المدينة و جمع العلب الفارغة.
 - ٢٠% من الاطفال العاملين يعملون في ورش تصليح السيارات وورش الحدادة و النجارة.
 - ١٥% من الاطفال العاملين يعملون في بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء.
 - ١٥% من الاطفال العاملين يعملون في المطاعم و المخازن.
 - ٥% من الاطفال العاملين يعملون كمتسولين في الشوارع.
- اما في المناطق الريفية فيعمل اغلب الاطفال في الرعي و الزراعة.

اصابات الاطفال :

ترى الدراسة ان اغلب الاطفال الذين يعملون في ورش تصليح السيارات و ورش النجارة و الحدادة يتعرضون لاصابات عمل تصل في اغلب الاحيان الى حد الاعاقة بسبب عدم ادراكهم لمخاطر العمل و عدم وجود تقنيات لحمايتهم و هذا خلاف ما نصت عليه الاتفاقية الدولية الخاصة لحقوق الانسان و منها اتفاقية حقوق الطفل فقد نصت المادة التاسعة عشر من اتفاقية حقوق الطفل على : (تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير التشريعية و الادارية و الاجتماعية و التعليمية الملازمة لحماية الطفل من كافة اشكال العنف او الضرر او الاساءة البدنية او العقلية و الاهمال او المعاملة المنطوية على اهمال او اساءة المعاملة او الاستغلال).

بيع الوقود في السوق السوداء:

ذهبت الدراسة الى ان بائعي الوقود من البالغين في السوق السوداء عمدوا الى استغلال الاطفال في عملية البيع المذكورة و ذلك بعد صدور قرار يمنع فيه بيع الوقود في الشوارع و ذلك ليتجنبوا المسائلة القانونية ، و نتيجة لذلك يتعرض اغلب الاطفال العاملين في بيع الوقود الى الاعتقال من قبل قوات الشرطة!!

مقابلات مع عدد من الاطفال :

التقت المنظمة بعدد من الاطفال للوقوف على الاسباب الحقيقية التي تقف وراء عمالة الاطفال و اوجزت الدراسة هذه الاسباب :

- اتساع نطاق الفقر.

- ارتفاع اسعار السلع و الخدمات بصورة كبيرة.
- انتشار البطالة.

ناهيك عن اسباب اخرى مثل التسرب من المدارس و ارتفاع اجور العمال بسبب التضخم الامر الذي حدا بارباب العمل الى البحث عن عمالة رخيصة و ليس هناك اخص من عمالة الاطفال.

توصيات التقرير:

خلص التقرير استنادا الى الدراسة اعلاه الى عدد من التوصيات :

- اتباع اساليب ردية بوجه مستغلي الاطفال.
- دعوة الجهات التربوية و التعليمية الى اتباع اساليب متبعة في الدول المتقدمة لمعالجة هكذا ظواهر.
- اعداد برامج اجتماعية و تأهيلية تؤدي الى الحد من هذه الظاهرة.
- اصدار تشريعات تهدف الى القضاء على هذه الظاهرة.

المثني:

من المثني اعدت لنا منظمة حقوق الانسان / فرع السماوة تقريرا بعنوان (المرأة في الريف حقيقة ام خيال). تناول التقرير في مقدمته نبذة موجزة عن تاريخ و بيئة المثني مذكرا بان السماوة هي موطن اقدم حضارة عرفها التاريخ الا و هي حضارة الوركاء ثم انتقل التقرير الى الاحداث التي شهدتها المثني من الاحتلال العثماني و الفارسي ثم البريطاني. اما عن الهيكلية الادارية لمدينة السماوة فينص التقرير على ان المثني تتكون من مركز محافظة السماوة و ثلاثة اقصية هي (الرميثة ، الخضر و السلطان) و سبع نواحي (الوركاء ، المجد ، الهلال ، النجمي ، السوير ، الدراجي و بضية) غالبية سكان المثني هي عشائرية عربية منها عشائر بني حجبم و بني ازريرج و بني عارض ويمتثلن الغالبية منهم مهنة الزراعة و رعي الاغنام.

التفاصيل:

ذهب التقرير الى ان اراء المتابعين و الدارسين لحالة المرأة في الريف و على الاخص جنوب العراق تذهب الى تقرير واقع عدم المساواة و بصورة واضحة للعيان حيث تكاد تنعدم شخصية المرأة بصورة نهائية ففي ريف المثني (المرأة عبارة عن سلعة لغرض المقايضة في النزاعات العشائرية او هي خادم مطيع للرجل هناك) ثم يورد التقرير مظاهر تعكس واقع المرأة في ريف المثني على الرغم من ان اغلب مناطق ريف المثني لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن مركز المدينة.

نماذج من واقع المرأة الريفية في المثني:

- نموذج اختيار الزوج: يقول التقرير انه في معظم العشائر يوجد عرف عشائري يسمى (السانية) و هو قانون يتكاتب عليه افراد العشيرة الواحدة و ينص على مجموعة من القوانين و يكون الجميع ملتزمين بتطبيقها مهما تنافى ذلك مع القانون او مع حكم الشريعة. ومن ضمن هذه القوانين - الاعراف - العرف القاضي بعدم السماح للمرأة بالافتران برجل من خارج العشيرة فهو امر محظور، فالمرأة اذا ارادت الزواج فهي تتزوج برجل من داخل عشيرتها مهما كانت مساوئه !! ووصل الامر ان بلغ عدد النساء غير المتزوجات في احد الاقصية لاحدى العشائر (٧٥) امرأة و ذلك بسبب العرف العشائري القاضي بعدم تزويج امرأة من العشيرة الا لرجل من نفس عشيرتها.

- الدية : و هذا العرف منتشر جدا في ريف الجنوب عموما و موداه اذا ما قتل شخص من العشيرة الفلانية شخصا اخر من العشيرة العلانية فان احد اسهل الحلول لتسوية النزاع في اعطاء عشيرة القتل امرأة من عشيرة القاتل تتزوج شخصا من عشيرة الاول كتعويض عن جريمة القتل. فقد حدثت في ناحية الوركاء شمال مدينة المثنى ان اجبرت امرأتين على الزواج من اشخاص هم من عشيرة القتيل.
- قام احد الأزواج في ناحية الوركاء – منطقة الكرامة باجبار زوجته على اكل كمية كبيرة من الباقلاء و اذا امتنعت فانه سوف يجلدها بالكيل (سلك كهربائي غليظ) و ذلك لانها قامت بطبخ الباقلاء لليوم الرابع على التوالي الامر الذي ادى اصابتها بالتخمة و مطارحتها لفراس الجيران لمدة خمسة ايام.
- احدى الفتيات في منطقة تقع شمال المثنى تزوجت و هي في عمر الرابعة عشر شخص اجنبي من عشيرة اخرى كتعويض (فصل) عن اعتداء قام به والد الفتاة و بعد ان استأثرت العشيرة المعتدى عليها من قبل والد الفتاة قام اهل المعتدى عليه بضرب الفتاة و حلق شعر رأسها ثم سكبوا على رأسها مادة حامض النتريك (التيزاب) انتقاما لولدهم المجني عليه و الفتاة الان مجنونة!!
- النساء المتعلمات : لا توجد امرأة في ريف المثنى و حسب التقرير تعرف القراءة و الكتابة و اذا وجدت فهي فقط الطالبة في المرحلة الابتدائية و من يرسل ابنته للتعليم يتعرض للسخرية من قبل الناس هناك
- الاستغلال الاقتصادي : التقت المنظمة بأحد رجال الدين و سألته عن تعدد الزوجات و المهور المدفوعة في ريف المثنى فأفاد رجل الدين قانلا (قبل فترة عقدت قرآن رجل و امرأة و كان مهر الزوجة (مليون دينار) فسألت الزوج ليس المهر كبيرا؟ فأجاب الزوج بالنفي و اخبر رجل الدين بأنه سيحول زوجته لموظفة حيث ستقوم الزوجة بسقي المزروعات و تربية الدواجن و المواشي بالاضافة الى اعمال البيت الشاقة و بالتالي اكون انا المستفيد حيث ان هذا الجهد يحتاج الى رجلين لانجازها و لو جمعنا اجرة الرجلين اكون قد استعدت مبلغ المهر خلال تسعة اشهر من زواجي بها)

توصيات التقرير:

- ان التوصيات التي خرج بها التقرير يمكن اجمالها:
- اتخاذ التدابير التشريعية و الادارية من قبل الحكومة لتغيير الانماط الاجتماعية و الثقافية القائمة على التمييز ضد المرأة و ذلك استنادا للاتفاقيات الدولية و منها اتفاقية القضاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) و المصادق عليها من قبل الحكومة العراقية .
 - وضع برامج تعليمية لتعليم المرأة الريفية.
 - اما المؤسسات غير الحكومية فيرى التقرير بأن عليها :
 - استخدام وسائل الاعلام في رفع الوعي بقضايا المرأة.
 - حملات النداء و المناصرة و التشبيك لازالة التمييز ضد المرأة و رفع الوعي بقضايا المرأة و الحث على اصدار قوانين تحمي المرأة في الريف من الانتهاكات المستمرة.
 - مقترح تأسيس مكتب جوال لحقوق المرأة في الريف يتألف من المنظمات النسوية و رجال الدين للتصدي بصورة مباشرة لظاهرة الممارسات السلبية ضد المرأة.

بغداد:

من بغداد اعدت لنا اربعة منظمات ثلاثة تقارير الاول عن الارامل العراقيات و الثاني عن ذوي الاحتياجات الخاصة اما الثالث فكان عن سيطرة التيارات الدينية على جامعة بغداد والآخر كان بعنوان (انتهاك حقوق المرأة).

التقرير الاول:

مركز لاسا للدراسات القانونية و البرامجيات اعد لنا تقرير حول مركز تدريب و رعاية الارامل ، فالمركز المذكور يستقطب الارامل من كافة انحاء بغداد و خاصة منطقة الرصافة (كرادة - زعفرانية - مدينة الصدر - شارع السعدون) و حسب التقرير يقوم المركز المذكور بتدريب الارامل على بعض المهارات كالخياطة و التمريض و الحاسوب مع مادة ثابتة الا وهي التوعية القانونية و حقوق الانسان.

مدخل التقرير:

يوشر التقرير بدأ مخلفات الحرب العراقية- الايرانية و من ضمن هذه المخلفات الاعداد الكبيرة من الارامل ثم بعد هذه الحرب غزو الكويت و الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق الامر الذي ادى الى مضاعفة هموم و معاناة الارامل العراقيات بعد ان فقدن المعيل. و يستمر التقرير متابعا ان بعد التغيير الذي حدث في ٢٠٠٣/٤/١٩ شهدنا جيل اخر من الارامل نتيجة العنف و العمليات المسلحة الدائرتين في البلد ، لذا و كما يقول التقرير ذهبت المنظمة الى مركز الارامل لاجراء مقابلات ميدانية مع عدد من الارامل للوقوف على اوضاعهن و القوانين و كيفية تعاملها مع هذه الشريحة و الاجراءات التنفيذية المتبعة من اجل تقديم الاعانات اليهن.

المعايير القانونية:

ذكر التقرير بالاعلان العالمي لحقوق الانسان و على الاخص المادة ١٢ منه التي تنص على (لكل شخص حق بوصفه عضوا في المجتمع ، حق في الضمان الاجتماعي ، و من حقه ان توفر له من خلال الجهود القومي و التعاون الدولي و بما يتفق مع هيكل كل دولة و مواردها ، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي لا غنى عنها لكرامته و لتنامي شخصيته في حريته).

ويذكر التقرير ايضا بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ثم يعرج على المادة ٣٠ من الدستور العراقي و التي تنص على (اولا : تكفل الدولة للفرد و الاسرة - وبخاصة الطفل و المرأة - الضمان الاجتماعي و الصحي و المقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب و السكن اللائق)

و الفقرة ثانيا من نفس المادة الدستورية و التي تنص على (تكفل الدولة الضمان الاجتماعي و الصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او التيتيم او البطالة و تعمل على وقايتهم من الجهل و الخوف و الفاقة ، وتوفر لهم السكن و المناهج الخاصة لتأهيلهم و العناية بهم و ينظم ذلك بقانون)

الحالة الاولى:

الحالة الاولى هي امرأة قتل زوجها في شهر تشرين الاول من عام ٢٠٠٥ في منطقة الدورة ببغداد و هي الان تعيل اربعة اولاد (ثلاثة ذكور و انثى واحدة) الولد الاكبر يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاما و الذي يليه في الترتيب اثنا عشر عاما و الثالث عشرة اعوام اما الطفلة الانثى فلا يتجاوز عمرها خمسة اعوام.

تقول الارملة (كان زوجي يعمل في سوق الخضار و الفواكه و بعد مقتله اخذ ولدي الاكبر ببيع الوقود في الشارع (البنزين) اما ابني الثاني فيبيع السكانر و الاصغر اتجه للتسول كل ذلك من اجل ادامة حياة العائلة).

ثم تتابع (التجأت الى مركز الارامل و دخلت دورة للتدريب على التمريض و بدأت اتقاضى مبلغ عشرة الاف دينار كل يوم احضره للتدريب و على مدى ثلاثة ايام من كل اسبوع ، فبدأت اعيل اولادي و بدأ الجيران

يساعدونني بالمواد الغذائية الا انني لم استطع الاستمرار في دورة التمريض الثانية التي اقامها المركز حيث تلقيت تهديدا من بعض الجماعات في منطقة الدورة و بدأوا يسألونني عن سر خروجي المنتظم من البيت و الجهة التي اذهب اليها و غيرها من الاسئلة و لحرصني على حياتي و حياة اطفالي و الاخرين انقطعت عن الذهاب الى مركز الارامل).

الحالة الثانية:

كانت الحالة الثانية عن ارملة استشهد زوجها اثر انفجار عبوة ناسفة بتاريخ ١٦ ايلول ٢٠٠٦ حيث كان يعمل في مديرية الدفاع المدني لها طفلان و لد بعمر ٤ سنوات و بنت بعمر سنة و نصف و لكون راتب شهداء منتسبي الدفاع المدني يستمر لمدة سنة بعد الوفاة و بعد انقضاء السنة يتحول الراتب الى راتب تقاعدي و حسب الضوابط.

ولكونها زوجها احد منتسبي الدفاع المدني فقد هجرت طانفيا بعد انتهاء مراسيم الفاتحة مباشرة دون ان تستطيع انت تأخذ شيئا من اثاث البيت او حتى ملابسها و لا تزال هذه الارملة دون مأوى الامر الذي اضطرها الى النزوح الى احدى المحافظات في وسط العراق.

اعانة شبكة الحماية الاجتماعية:

بعد سرد الحالتين اعلاه ينتقل التقرير الى موضوع اخر الا و هو (اعانة شبكة الحماية الاجتماعية) و حسب التقرير فان المستفيد من هذه الاعانة كل من ليس له دخل محدد و يعيش دون خط الفقر و حسب ضوابط و تعليمات اصدرتها وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و حددت المستفيدين منها و تندرج الارامل ضمن فئة المستفيدين و كالتالي:

عدد افراد الاسرة	١	٢	٣	٤	٥	٦ فأكثر
مبلغ الاعانة الشهرية	٥.٠٠٠	٧.٠٠٠	٩.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١١.٠٠٠	١٢.٠٠٠

و يقول التقرير ان هذه المبالغ لا تفي لسد احتياجات الارامل و عوائلهم لارتفاع مستوى التضخم النقدي و ارتفاع اسعار السلع و الخدمات.

التوصيات:

خلص التقرير الى عدد من التوصيات منها:

- ان تسعى الحكومة و بكل جدية لعمل قاعدة معلومات عن الارامل و اعدادهن و افراد اسرهن و اعمارهن و زج منظمات المجتمع المدني المهتمة بهذا الجانب.
- رصد الميزانيات لاسعاف الحالات الكارثية التي تواجهها الارامل نتيجة فقدانهم لمعيل العائلة و توليهم المسؤولية المباشرة دون اعانة الدولة او اية جهة اخرى.
- زيادة مبلغ رواتب شبكة الحماية الاجتماعية للارامل بحيث يتناسب مع متطلبات الحياة المعاصرة.

اما بخصوص دور المنظمات الدولية فقد خُص التقرير الى :

- رصد الميزانيات لتحقيق برامج اعانة شريحة الارامل.
- وضع البرامج و السياسيات لتدريب الارامل و توظيف قدراتهم لتمكينهن من مواجهة الحياة و اعالة عوائلهن بالاعتماد على انفسهن وفقا للمعايير الدولية ولحقوق الانسان.

و من جانب المنظمات غير الحكومية فقد خُص التقرير الى :

- السعي عن طريق التشبيك لانتشار شريحة الارامل و الضغط على صناع القرار لاصدار القوانين ووضع الاليات التي تعمل لتسريع معالجة وضع الارامل.
- العمل على تثقيف الارامل بحقوق الانسان و التوعية القانونية و الاجتماعية بنفس القدر الذي يخصص للتدريب على المعدات.

التقرير الثاني:

جمعية الثقافة للجميع اعدت تقريراً بعنوان (جانب من واقع ذوي الاحتياجات الخاصة).

المقدمة:

مباشرة يبدأ التقرير بالتذكير بقضية (دار الحنان لشديدي العوق) الكائن في منطقة العطيفية جانب الرصافة من العاصمة بغداد و كيف تباينت آراء المسؤولين حول مدى مصداقية الخبر و مصدر التقصير و الانتهاكات التي حدثت. ثم ينتقل التقرير الى مركز (برنامج الاولمبياد الخاص العراقي) الكائن مقره في بغداد / شارع فلسطين، يوضح لنا ان المركز المذكور يستخدم كمقر ادارة لمراجعات المعاقين و اسرهم لتنظيم عملية الاتصال بهم و تقديم الخدمات لهم. ويورد التقرير بعدها و من خلال مقابلة مع احد الموظفين في (مركز الاولمبياد) احصائيات لعد المعاقين و كالتالي :

- بلغ عدد المعاقين في بغداد و المسجلين في دوائر وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية قبل ٢٠٠٧\٤\١٩ اكثر من ١٠٠٠٠ عشرة الالف معاق/ة ، و كانت رعايتهم تتم من خلال اربعين دار حكومية وخاصة ، بينما بلغ عدد المعاقين المسجلين في بغداد حالياً اقل من ١٠٠٠ الف معاق/ة. ويتم توفير احتياجاتهم من خلال اثنتي عشر معهداً و دار تابعة لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية.

ثم ينتقل التقرير الى تصنيف العوق الى ثلاثة مستويات :

١. العوق البدني \ الولادي.
٢. العوق النفسي و العقلي.
٣. شديدي العوق \ المنغوليين.

برنامج الاولمبياد الخاص العراقي:

هو و حسب التقرير تجمع مدني مستقل يعمل بأسلوب منظمات المجتمع المدني و تشرف عليه اللجنة الاولمبية العراقية و لغاية ٢٠٠٧\٤\١٩ كان يمول من قبل عائلة الرئيس الاميركي الراحل (كندي) ثم توقف هذا التمويل واصبح البرنامج يمول من قبل اللجنة الاولمبية و التي خصصت له مبلغ (خمسون مليون دينار عراقي) سنوياً لتغطية كافة نشاطات البرنامج.

الفترة الحالية:

يعمل برنامج الاولمبياد الخاص العراقي بطاقته و امكانياته المتوفرة الان على رعاية مانئين و خمسون معاقاً و معاقة من اصل الف معاق/ة مسجلين لدى وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و يقدم لهم وبشكل منتظم ودوري الرعاية الصحية و حصص غذائية و البسة و ارشادات. ويتم ذلك من خلال زيارة المعاقين/ات الى المركز و في كل الاحوال توفر وسائل النقل للمعاق/ة او لذويه في حال تعذر مجيء المعاق/ة الى المركز. اما المبيت في المركز فيقتصر على شديدي العوق او المعوقين فاقد الابوين او احدهما. و يتكفل المركز

رعايتهم و توفير كل مستلزمات الإقامة و العلاج و التأهيل ،وهذا لا يدخل ضمن نظام البرنامج حيث ان هناك مراكز اخرى معدة لذلك مثل (دار الحنان) و (دار النجاة).

مخيمات رياضية:

يتم تنظيم مهرجانين سنويا ،يقامان في قاعة كلية التربية الرياضية / جامعة بغداد و من خلالها يتم سنويا اختيار العناصر المتميزة منهم و تأهيلهم بشكل جدي للمشاركة في المسابقات و المحافل الرياضية الخاصة العربية و الاسيوية.

هذا باختصار وحسب التقرير و نقلا عن احد موظفي المركز حال المركز و تعامله مع الـ(٢٥٠) معاق/ة اما الـ(٧٥٠) معاق/ة و المسجلين لدى المراكز الاخرى فيتم التواصل معهم من خلال مراجعة عوانلهم للبرنامج و نقدم لهم (الكلام للموظف) الفائض من حاجتنا و على النحو التالي:

١. مساعدتهم في توفير ما يلزم ابنائهم من علاج و مفردات لم تقدم لهم ضمن الحصة اللازمة و المقررة لهم رسميا.
٢. اشراكهم بالمهرجانات و المخيمات الرياضية و الترفيهية (داخل بغداد) كمشاركين بالفعاليات او كحضور فقط ،و يتم دعوتهم من خلال التنسيق و التعاون مع المراكز المسجلين لديها.

ما الذي حدث:

يقول الموظف في برنامج الاولمبياد الخاص العراقي حدثت محاولة للالتفاف على المركز من خلال استحداث قسم للياقة البدنية و اصبح برنامج الاولمبياد جزءا من قسم اللياقة البدنية الامر الذي ادى الى تكوّن عمل البرنامج فأعترضنا و استطعنا الغاء قسم اللياقة البدنية ليعود البرنامج الى حالته الطبيعية بأعتباره منظمة مجتمع مدني.

التوصيات:

- في نهايته خلص التقرير الى عدد من التوصيات منها:
- اعادة تأهيل و فتح كافة مراكز و دور رعاية المعوقين او فتح اعداد اخرى منها لتقليل الزخم الحاصل و استيعاب الاعداد الفائقة غير المسجلة.
 - زيادة عدد الموظفين في دور الرعاية وفق التخصصات المطلوبة.
 - اعادة تأهيل الموظفين في دور الرعاية وشمول من يتم تعيينهم لاحقا بدورات خاصة.
 - مراجعة و تعديل القوانين الخاصة برعاية المعوقين و حماية حقوقهم و تفصيلها،و سن ضوابط مشددة لمحاسبة المخالفين و المنتهكين لحقوق المعوق.
 - تعديل الفقرة (اولا) من المادة (٣٠) من الدستور العراقي بأضافة (المعوقين / و ذوي الاحتياجات الخاصة) لمنحهم صراحة الحق الدستوري بالضمان الاجتماعي و الصحي و المقومات الاساسية في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب اسوة بالخصوصية التي حظيت بها المرأة و الطفل.

التقرير الثالث من بغداد:

ثالث التقارير كان من بغداد من منظمة يلا شباب بعنوان (سيطرة التيارات الدينية على كليات بغداد) في مقدمته يذكر التقرير بأن الجامعة هي الوجه الحضاري للبلد و مقياس نهضته و تطوره ، و لكن الحال ازادت سوءا في الكليات العراقية فبعدما كانت تلك الكليات تعاني من سيطرة حزب واحد في السابق اصبحت الكليات الان تعاني من سيطرة عدة احزاب .اذ تعم الفوضى الكليات العراقية ،و اصبحت تعاني من سيطرة الاحزاب الدينية فنحن الان نرى بدلا من صور الرئيس السابق صور لزعماء دينيين داخل الكليات العراقية.

الجامعة المستنصرية:

في زيارة ميدانية للجامعة المستنصرية من قبل المنظمة رصدت المنظمة تغطية الصور و البوسترات الدينية لجميع جدران الجامعة و هذا يتعارض نصا مع امر وزير التعليم العالي بعدم السماح بالصاق الصور الدالة على الرموز الدينية.

اما بخصوص الطالبات فأنهن يتعرضن داخل الجامعة المستنصرية لضغوطات من قبل جماعات تابعة للاحزاب الدينية بعدم ارتدائهن الملابس غير المحتشمة حسب تعبير التقرير.و التقت المنظمة بأحدى الطالبات المسيحيات التي اخبرت المنظمة بأنها تعرضت لاكثر من مرة لضغوطات من قبل (الحرس الجامعي) يطلبون فيها بعدم ارتدائها الملابس القصيرة او الجينز كونها تخالف الشريعة الاسلامية. اما الطلاب فيطلب منهم عن طريق الشعارات الشفاهية بعدم قص الشعر حسب القصات الحديثة و ايضا عدم سماع الموسيقى لان في ذلك مخالفة للشريعة الاسلامية.

ويرى التقرير ان سيطرة الاحزاب الدينية في جامعة بغداد هي اضعف مما هي عليه في الجامعة المستنصرية ،ثم يستطرد التقرير قائلًا ان المنظمة قد التقت بأحد خريجي كلية العلوم السياسة التابعة لجامعة بغداد و اخبرهم بأن الطلاب في حفلة تخرجهم منعوا من قبل احد الاحزاب الدينية المتواجدة في كلية العلوم السياسية بتشغيل اجهزة الموسيقى كونها تخالف الشريعة الاسلامية و اقتصرت الحفلة على تقديم الطعائم فقط ودون موسيقى او غناء بسبب امر الجماعة المذكورة.

التوصيات:

خلص التقرير الى عدد من التوصيات اهمها :

- على الحكومة ان تقوم بأصدار قانون يمنع تواجد الاحزاب الدينية في الجامعات العراقية.
- اقامة ورش تدريبية من اجل توعية الشباب بحقوق الانسان.

رابطة الطلبة المثقفين / بغداد:

ارسلت لنا رابطة الطلبة المثقفين تقريرًا بعنوان (انتهاك حقوق المرأة).

مقدمة التقرير:

مقدمة التقرير تحدثت عن معاناة المرأة العراقية منذ عقود طويلة ، و لا زالت تعاني من الظلم و الاضطهاد على الرغم من التضحيات التي قدمتها و تقدمها ، فكما ظلمت المرأة في عهد النظام السابق فانها تظلم الان من قبل العديد من الجهات منها حكومية و اخرى غير حكومية.

مظاهر التمييز:

يلخص التقرير بعضا من مظاهر التمييز منها:

- معاناة الارامل ممن فقدن ازواجهن نتيجة الحرب العراقية - الايرانية او نتيجة اعمال العنف المسلح الدائر في البلاد حاليا.
- التعنيف المنزلي و الضرب و التهديد به واستخدام العبارات المهينة و التقليل من شأنها.
- تعرض المرأة العاملة لاستغلال ارباب العمل و تعرضها للتحرش الجنسي من قبل الذكور العاملين معها.
- تعرض الطالبات الى المضايقات في الاوساط الجامعية.

لقاءات:

التقت المنظمة بعدد من النساء و استفسرت منهن حول معاناتهن فكانت الاجابات كالتالي:

اللقاء الاول:

كان اللقاء الاول مع احدى الشابات المتخرجات حديثا من كلية الهندسة. تقول (ذهبت الى احدى الدوائر طلبا للتعيين فأجابني الموظف المسؤول بأنني يجب ان احصل على تزكية من احد الاحزاب بالاضافة الى انني يجب ان ارتدي الحجاب حتى يقبل طلبي فرفضت هذه الشروط).

اللقاء الثاني:

اللقاء الثاني كان مع احد الموظفات ، تقول هذه الموظفة (انني اتعرض لكثير من المضايقات لحظة خروجي من البيت و حتى دخولي الدائرة التي اعلم فيها، فالحراس الامنيون يضايقون الموظفات و يبذون تعليقاتهم الوقحة كوني امرأة سافرة (غير محجبة) الامر الذي دفعني الى عدم الاهتمام بمظهري الخارجي لاتحاشي هكذا مضايقات داخل دائرتي) ثم تتابع (و انا حتى لا استطيع ان اتقدم بشكوى حيث انني ساكون الملامة الوحيدة و ان الخطأ خطاني و ليس هنالك من شخص يجب ردهه سواي انا).

اللقاء الثالث:

اما اللقاء الثالث فكان مع احد النسوة التي لخصت مأساتها بالقول (ما ان وضعت طفلي حتى اخذها مني اهل زوجي (امه و اخوته) و الطفلة لا يتجاوز عمرها ساعات معدودة و اخبروني بأنهم سيعطون طفلي لآخ زوجي فهو محروم من الاطفال ، وتتابع قائلة و بعد خمسة و عشرين يوما حين طالبت بطفلي جاؤا الى بيتي و ضربوني و اهانوني امام اهل المحلة و اعتدوا بالضرب على احد الجيران الذي حاول مساعدتي و هددوني اذا انا كررت هذا الطلب).

و في نهايته يذكر التقرير بالاعلان العالمي لحقوق الانسان و خاصة المواد (٢٣،٣،١) و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و خاصة المواد (٦،٣) و اتفاقية حقوق الطفل و خاصة المادة (٩) منها و اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة خاصة المواد (١١،٢).

توصيات التقرير:

خلص التقرير الى عدد من التوصيات منها :

- وجوب تفعيل القوانين التي تحمي المرأة من الاضطهاد ان وجدت و اصدار قوانين تضمن للمرأة حقوقها في حال عدم وجود هكذا قوانين.
- اقامة حملات توعية لترك العادات و الاعراف العشائرية التي تسلب المرأة حقوقها .
- على المنظمات المهمة بالمرأة متابعة الانتهاكات و رصدها و الدفاع عنها بالتعاون مع الجهات المسؤولة.